الشق الاول منها، حسب تصنيف تلك الاطراف «مشكلة الاراضي»، يصبح ممكناً حل الشق الثاني بتعريبه، أي بما يعرف في مصطلحات السياسة «البلقنة». وتعرف قيادة م.ت.ف. أن حل الشق الثاني سينتهي، في أحسن الاحوال، بالتوطين وتذويب الشخصية الفلسطينية، خاصة ان الحلول المطروحة لانهاء الشق الاول تفيد بارضاخ الاراضي الفلسطينية التي قد يشملها الحل، ومن عليها، لاطراف غير فلسطينية؛ بمعنى ان الحل كيفما كان شكله لن يشكل جغرافيا لاحتضان الكيانية الفلسطينية. لذا كان رفض م.ت.ف. للقرار ٢٤٢ ومعركتها السياسية مع الاطراف التي حاولت قسرها على القبول به معركة مع مشروع تجزئة القضية الفلسطينية «التي لا تقبل القسمة» ـ حسب قول ياسر عرفات.

اما الجانب الآخر في هذه القضية الشائكة، فهو ان الفلسطينيين بقدر ما يحمّلون الاسرائيليين مسؤولية سلب أرضهم، فانهم يحمّلون الحكومات العربية مسألة ضياع كيانهم. ويرون ان على الحكومات العربية، على الاقل، ان تسمح لهم باستخدام اراضيها للنضال ضد عدوهم الصهيوني، وهذا اضعف الايمان.

لكن الحكومات العربية تختلف ترتيبات اولويات سياستها عن ترتيبات اولويات السياسة الفلسطينية، على الرغم من تكرار تصريحات زعمائها بأن «القضية الفلسطينية هي قضية العرب الاولى». ولا ادل على ذلك من مقارنة قرارات القمم العربية حول وجوب فتح الحدود امام الفلسطينيين مع ما كان يجري، وما زال، على ارض الواقع، حيث الحدود مغلقة، مما اضطر المقاتل الفلسطيني الى اللجوء لاستخدام البحر ممراً لقتال عدوه على ارض فلسطين.

وكما يقال: «من يأكل العصي ليس كمن يعدّها». ولذا كان بالضرورة ان تكون ريادة النضال الفلسطيني المعاصر من نتاج المخيمات الفلسطينية. وما زال أبناء المخيمات، حتى الآن، لافتقارهم الى الجغرافيا ـ الوطن، هم المعنيون بعدم تجزئة القضية الفلسطينية، وهم، بالضرورة، مضطرون للبقاء في موقع الريادة من خارج فلسطين حتى يمتلك الداخل الفلسطيني الوعي والقدرة الكافيين لتسلم راية الريادة. ولذا ما زال المخيم الفلسطيني، أينما وجد، هدفاً للوحشية الاسرائيلية، وما زال، أيضاً، بؤرة تفريخ المقاتلين الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته مخرزاً يذكر العرب بواجبهم تجاه قضية فلسطين، وكابوساً يؤرق رقاد زعمائهم.

ولذا كانت، وما زالت، إعادة المخيم الفلسطيني، ومن ثم القضية الفلسطينية، الى ملف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، هدفاً اسرائيلياً.

شاهد عيان مسلح

نشأ المخيم الفلسطيني كمحصلة لمجريات نكبة العام ١٩٤٨، وكان شاهداً على العسف الصهيوني والعالمي، من جهة، وعلى العجز العربي، من جهة أخرى؛ وشكل وصمة ـ جرحاً اقلق الكيانات العربية، من جهة، وحرك «الكومون» النضالي الفلسطيني، من جهة أخرى، وظل مشكلة من غير حل، على الرغم من كثرة المقترحات والمشاريع التي قدمت في المحافل الدولية والعربية لمحو المخيم ـ الظاهرة.

وتحت رماد الهزيمة في العام ١٩٤٨، كمنت جمرات الجرح الفلسطيني حتى اواسط الستينات، فاستعاد الشعب الفلسطيني روحه النضالية وبرزت الى السطح حالة تحدّ لم يقتلها الوقوف الطويل امام مكاتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وكان المخيم